

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
الأحد 05 نوفمبر 2017

قال إن الاتفاقية خاصة بمنخرطي «كناس».. ميلاط للمصار : «سيارات بالتقسيط لـ 30 ألف أستاذ جامعي نهاية نوفمبر»

■ 60 من المئة تخفيضات على التأمين الشامل لسيارات

دون فوائد.
وقال ذات المتحدث إن الأستاذ الجامعي سيستفيد من هذه الاتفاقية على تأمين شامل على السكن، أي بنسبة 100 من المئة في حالة وقوع سرقة أو حريق أو غيرها من المخاطر، أما بالنسبة لقطاع الصحة سيكون لصالح الأساتذة من خلال ضمان التأمين عليه وتخفيض أسعاره، مؤكدا أن عملية إيداع الملفات الخاصة بهذه التأمينات ستكون عن طريق الاتصال بممثلي الفروع على المستوى الوطني.
كما أكد المنسق أن الأساتذة الذين لهم الحق في الاستفادة من العروض التي تم توقيعها مع مختلف الشركات ستكون مخصصة لمنخرطي النقابة «كناس»، داعيا الأساتذة إلى سحب الاستثمارة من أجل الاستفادة من هذه الخدمات خاصة الاستفادة من السيارات بالتقسيط التي ستتخذ فيها إجراءات صارمة نظرا إلى حاجة الأساتذة إلى سيارة في ظل الطلب المتزايد عليها، مؤكدا أن انطلاق عملية استقبال الملفات ستكون نهاية شهر نوفمبر
سليم بوستة
الجاري.

كشف المنسق الوطني لأساتذة التعليم العالي «كناس»، ميلاط عبد الحفيظ، عن توقيع اتفاق مع الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لتأمين الأساتذة بنسبة 100 من المئة، فيما يخص السكن وتخفيضات هامة تصل إلى 60 من المئة على التأمين الشامل للسيارات، كما سيستفيد 30 ألف أستاذ جامعي منخرط «بكناس» من سيارات بالتقسيط من دون فوائد نهاية الشهر الجاري.

وقال المنسق الوطني لأساتذة التعليم العالي، ميلاط عبد الحفيظ، في تصريح خص به المصار، إن الأساتذة المنخرطين بـ«كناس» سيستفيدون من 50 من المئة لصيغ التأمين غير الشامل، بالإضافة لامتيازات أخرى غير مسبوقة، على غرار السكن والصحة والتقاعد إلى جانب المفاوضات القائمة بين الطرفين من أجل تحقيق مطالب أخرى لتوفير خدمات إضافية لصالح الأساتذة، وعلى رأسها إحدى مؤسسات تركيب السيارات لتمكين الأساتذة من الاستفادة من سيارات جديدة وبسعر المصنع وبامتيازات من

توضيح من جامعة الجزائر 3

إن عملية إعداد الأسئلة، التي أشرتتم إليها- والتصحيح والمداولات تتم تحت إشراف الهيئات العلمية التي دون مصلقتها لا يمكن بأي حال من الأحوال إعلان النتائج، والتي يتم فيها تحديد علامات الطلبة المحصل عليها في المسابقة بكل شفافية. كما يتم إعداد أسئلة المسابقة من قبل أكثر من أستاذ يوم الامتحان ذاته، وبهذا يظهر كذب وبهتان الصحيفة في ادعائها بأن موضوعات الامتحان تم تسريبها، دون تقديم أي دليل على ذلك، ونحتفظ بحقنا في رفع دعوى قضائية ضد المتسببين في التشهير وتشويه صورة جامعتنا وأسرتنا العلمية، التي تحرص دوما على إجراء مثل هذه المسابقات في كنف الشفافية والنزاهة والوضوح والإنصاف. وفي الأخير نطلب منكم نشر هذا الرد في ذات المكان من الصحيفة.

مدير الجامعة / أ. رابح شريط

● نشرت جريدتكم الصادرة يوم الثلاثاء 2017/10/31 مقالا يحمل مجموعة من الأكايب والمغالطات حول نتائج مسابقة الدكتوراه بجامعة الجزائر 3، نستلزم بعض التوضيحات التي نرجو منكم، باسم حق الرد المكفول قانونا، نشرها. زعم المقال أنه تم إنجاح بعض الطلبة دون "وجه حق"، باعتبارهم أبناء مسؤولين في قطاع التعليم العالي، وكأن الانتماء إلى هذا القطاع أصبح عقوبة في حق المنتسبين إليه، ولقد غاب عن صاحب المقال أن الناجحين المشار إليهم هم من الطلبة الأوائل طوال مسارهم الجامعي في طوري الليسانس والماستر. إن حق المواطنة يكفل لكل طالب إجراء أي مسابقة بشرط توفر الشروط البيداغوجية والعلمية المطلوبة، نلك أن مسابقة الدكتوراه تتم وفق إجراءات واضحة، محددة ومضبوطة في القانون.

يطالبون بإحاقهم بقائمة الناجحين الاحتياطيون في مسابقة الدكتوراه يراسلون حجار

ويأتي هذا الطلب، في الوقت الذي فجر فيه المنسق الوطني للمجلس الوطني لنقابة أساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط، فضيحة من العيار الثقيل في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، بنشره لقائمة النتائج النهائية لمسابقة الدكتوراه، التي لم يتجاوز معدل الناجحين فيها 10 من 20، ونجاح آخرين بمعدل 2 و3 من 20 في بعض التخصصات. وطالب ميلاط "الوزارة الوصية بضرورة التدخل بصفة استعجالية للحد من هذه التجاوزات التي تعد جريمة في حق شهادة كشهادة "الدكتوراه"، قائلا: "لا بد على الوزارة أن تتدخل فورا وأن تطبق النظام المعتمد في كلية الطب، بحيث أن حساب الترتيب يكون للمتحصلين على معدل 10 فما أكثر، وباقي المناصب تلغى، لأنه بهذه الطريقة نحن نرتكب جريمة كبيرة في حق الدكتوراه". هذا، ولم تقتصر الفضيحة على تخصص التسيير المحاسبي والتدقيق، بل تعدتها إلى "نتائج دكتوراه تخصص العلوم السياسية، هذه الأخيرة التي شهدت جملة من التجاوزات أيضا ابتداء من تاريخ الإعلان عن المسابقة إلى الحصول على النتائج، حسب طلبه المدرسة العليا للعلوم السياسية المترشحين لاجتياز المسابقة لهذه السنة".

لخضر د.

●راسل، أمس، طلبة القوائم الاحتياطية في مسابقة الدكتوراه 2017-2018 في مختلف التخصصات عبر كل جامعات الوطن، وزير التعليم العالي والبحث العلمي حجار من أجل إحاقهم بقائمة الناجحين. وأشار هؤلاء الطلبة، أمس، في بيان لهم تلقت "وقت الجزائر" نسخة منه، أن "قلة عدد المناصب المفتوحة هذا العام مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصل عدد المناصب في مختلف التخصصات إلى 3 مناصب فقط، الأمر الذي جعلنا في قائمة الاحتياط"، مؤكداين أن "الفارق بين الناجح والاحتياط يصل إلى نقطة أو حتى أقل من نصف نقطة، فهذا دليل على أن الاحتياطيين لهم مستوى جيد، ويؤهلهم أن يكونوا ضمن قوائم الناجحين". وأفاد ذات المصدر، أن "غالبية الطلبة الذين عانوا تحضير السهر للسفر والتنقل مسافات طويلة بين مختلف الجامعات، بهدف المشاركة في مسابقة الدكتوراه ومن ثم النجاح فيها ليتحطم آمالهم عند قوائم الاحتياط"، معتبرين أن "هذه فرصتهم التي يمكن أن لا تتكرر العام المقبل، نظرا لصعوبات التي تلقوها من حيث قبولهم في عدة جامعات اشترطت تطابق التخصصات تماما، كما يوجد من منا في تصنيف "ب"، قد يحرم من المشاركة العام المقبل، في حين أنه هذا العام ضمن قوائم الاحتياط.

النصر ترصد تبذير كميات هائلة و الطلبة في قصص الاتهام

أطنان من خبز الإقامات الجامعية تذهب إلى بطون المواشي

في خضم وضع اقتصادي حرج سببه انكماش عائدات النفط وتوجه الدولة إلى ترشيد النفقات العمومية، يبدو من غير المنطقي بل ضرباً من الخيال، رؤية أطنان من الخبز مرمية في أقبية ومخازن الأحياء الجامعية، لكنها حقيقة وقفت عليها النصر في هذا التحقيق الذي تكشف من خلاله عن عمليات تبذير شبه منظمة، تطلال يومياً كميات هائلة من الخبز المصنوع من الفريضة المدعمة التي يكلف استيرادها ميزانيات ضخمة، حيث ينتهي مصير جزء كبير منها، في المزارع وحتى المزابل، عوض بطن المقيم، المتهم الأول في كل ما يحصل.

تحقيق: ياسمين بوالجدري

ولاية قسنطينة التي تضم لوحدها قرابة 30 إقامة أزيد من نصفها في المدينة الجامعية، تشهد يومياً رمي أعداد كبيرة من مادة الخبز التي يخلفها

كل ما تم جمعه، فوضعت سلال أخرى خارج الغرفة، والغريب أن جزء كبيراً من هذه الكميات التي قيل لنا إنها تكندت على مدى 10 أيام، كان عبارة

تصوير: شريف فليب

طرف الشباب، فيما سبق لإدارة الخدمات الجامعية بقسنطينة، أن لجأت إلى اعتماد نظام الخدمة الذاتية أو "سيلف سيرفيس"، من أجل تلبية رغبات الطالب والاقتصاد في تكاليف الإطعام لتجنب التبذير، وذلك بعد نجاح هذه التجربة لدى تطبيقها سنة 2014 على عدد قليل من الطلبة والطالبات في إقامات بالحروب والحي الجامعي لالا فاطمة نسومر، النصر اقتربت من بعض الطلبة المقيمين لمعرفة رأيهم فيما يحصل، وقد أظهر أغلبهم وعياً بأن ما يحدث عبارة عن عمليات تبذير تخطت الحدود، لكن كلا منهم وجد مبرراً لما يحصل، ومن بينهم يحيى وهو طالب من ولاية ميلة يدرس تخصص الأشغال العمومية، قال إنه يضطر إلى استعمال خبز

مُزمنة، من جهة، بضمان خبزة على الأقل لكل مقيم، ومن جهة أخرى لا يمكنها من الجانب القانوني تقليص حجم ما يتم شراؤه يومياً من المخابزين المتعاقدين مع الخدمات الجامعية، لكنها تلجأ في العديد من المرات إلى إرسال الكميات المتبقية إلى الإقامات الأخرى التي تحتاجها، قبل أن تفسد، فيما تضطر إلى بيع أو رمي ما لم يعد صالحاً للاستهلاك، كما تقوم بالتقليل من الحصص في الأيام التي يكون فيها الطبق الرئيسي عبارة عن معجنات.

مقيمون يتحججون بالخوف من الجوع

ويرى السيد بوثليجة الذي قضى سنوات عديدة في قطاع الخدمات

وبعملية حسابية بسيطة وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن وزن الخبزة الواحدة يُقدَّر بـ 250 غراماً، نتضح أن هذه الخبزة، وإن لم تُرمى في المزابل، فإنها ستُباع في أحسن الأحوال بـ 3 دنانير للفلاحين، أي أقل من 60 بالمائة عن سعرها الأصلي، الذي يفترض أن يكون أكبر، وذلك بالنظر إلى تكاليف تدعيم الدولة لمادة الفريضة المستوردة في شكل قمح لين كلف العام الماضي فقط، وبحسب إحصائيات قدمتها مصالح الممارك، 1.13 مليار دولار.

مدير إقامة 8 نوفمبر قال للنصر إن هذه الكميات تتضاعف بكثير خلال شهر رمضان، أين تزداد مظاهر تبذير الخبز بشكل كبير، فيما وجدت الإدارة نفسها عاجزة عن التصرف، فهي



عن قطع خبز كاملة لم يُستهلك منها شيء. تحدثنا إلى مدير الإقامة السيد محمد بوثليجة، الذي قال إن كميات الخبز الذي يتم تبذيره بهذا الحى الجامعي الذي يحتضن قرابة 700 مقيم، تقارب

الطلبة والطالبات داخل الأحياء و المطاعم الجامعية، ويكفي المكوث هناك لفترة قصيرة خلال تقديم وجبتى الغداء والعشاء، للوقوف على حجم التبذير الحاصل، حيث شاهدنا في إحدى الإقامات طلبة وهم يحملون خبزتين كاملتين وأحياناً ثلاث، متجهين بها إلى الغرف، فيما تُترك الطاولة وحتى الأرضيات، وعليها قطع خبز لم تأكل جميعها، وما يزيد من حجم الهدية، هو استخدام بعض المقيمين مخلفات الخبز لتنظيف الملاعق، وحتى مسح الأحذية، كما أكد لنا أحد العمال. ويقول موظف اشغلت بعدة أحياء جامعية بقسنطينة، إن الإقامات كانت تقدم في السابق نصف خبزة فقط للمقيم عند كل وجبة، وفي حال لم تكفه، يعطى له نصف آخر، لكن الوضع تغير اليوم بسبب نقص اليد العاملة التي كانت تكفل بهذه العملية، وأصبح بإمكان الطالب حمل ما يشاء من السلة، وقد يأخذ معه خبزتين و أحياناً يصل العدد إلى 7، فيأكل واحدة فقط أو نصفها أو جزءاً قليلاً منها و يرمي ما تبقى، كل ذلك على مرأى العمال العاجزين، حسب محدثنا، عن منع هذه التصرفات لعدم وجود قانون يسمح لهم بذلك، فيما يلجأ آخرون إلى أسلوب الحوار ومحاولة إقناع المقيم بأنه يرتكب خطأ.

مقيمون يستعملون الخبز لتنظيف الملاعق!

وللتعمق أكثر في الموضوع، زارت النصر أحد الأحياء الجامعية بقسنطينة، كعينة، وهي إقامة 8 نوفمبر 1971 للدكتور، وهناك وقفنا على مشاهد صادمة لكميات من الخبز رماها المقيمون عبر الشرفات واستقرت أرضاً، فيما تم تقديم بعض منها لظهور الحمام ووضع الجزء الأخر خلف الأبواب وفي زوايا الأروقة، لكن المنظر كان أكثر إشارة للهدية في إحدى الغرف التي خصصتها الإدارة لتخزين الخبز «الصباح»، أين تم صنف سلال كبيرة امتلأت عن آخرها ولم تكف لتخزين

حوالي 200 خبزة كل يوم، من أصل 1200 مخصصة لوجبتى العشاء والغداء، لكنها تقل بكثير عما هو مسجل بإقامات تحتضن عدداً أكبر من الطلبة، مضيافاً أن الأعوان و عاملات النظافة يرفعون يومياً ما حجمه 80 كيلوغراماً من الطعام ومن الأروقة والأروقة، ثم يجمعونها في أكياس و سلال، من أجل التخلص منها بسرعة عن طريق بيعها أو رميها خارجاً، خوفاً من انتشار الجرذان التي تقتات من التفتات.

خبزة الطالبات تصل الفلاح بـ 3 دنانير!

وعلمنا من مصادرنا، أن معظم الإقامات تلجأ إلى بيع الخبز غير الصالح للخواص، وغالبيتهم فلاحون ينقلون الكميات التي يتم شراؤها مقابل ما معدله 12 ديناراً فقط للكيلوغرام، قبل تحويلها عبر شاحنات إلى مزارعهم، أين يتم تغذية الخبز و خلطه بالخثالة والشعير لتغذية المواشي من أبقار و خرفان، بعد أن كلفت الخبزة الواحدة الخزينة العمومية، مبلغ 7.5 دينار.

كاملة يأكل نصفها خلال الوجبة، و يأخذ معه النصف الآخر إلى الغرفة لاستهلاكها في حال شعر بالجوع، فيما اعترف حسام الذي قدم من سطيف لدراسة تخصص الهندسة الميكانيكية، أن هناك من زملائه من يأخذ معه ما يزيد عن حاجته بكثير. أما فاروق الطالب في كلية العلوم الدقيقة فقدم تفسيراً آخر، حيث قال إن المقيمين يتعسسون باكراً ضمن الموعد المحدد بين الخامسة والنصف والسادسة والنصف، لذلك فإنهم يشعرون بالجوع خلال ما تبقى من ساعات المساء، خاصة إذا قضوها في التحضير للامتحانات و المراجعة، لذلك يلجأون إلى أخذ كميات من الخبز معهم إلى الغرف. و بين حجج الطلبة و تفسيرات الإدارة، تستمر مظاهر التبذير في العديد من الإقامات الجامعية عبر الوطن، و هو ما يتطلب، برأي المتابعين، القيام بعمليات تحسيس تشترك فيها التنظيمات الطلابية، و كذا اعتماد نظام أكثر صرامة في توزيع الخبز، يضمن للمقيم استهلاك ما يحتاجه فقط.



الجامعية، أنه يجب توعية الطلبة بضرورة الحد من التبذير، في ظل وجود فراغ قانوني في هذا الشأن، و لم لا اللجوء، حسبه، إلى المأكولات الخفيفة التي تلقى إقبالاً أكثر من

كذا اعتماد نظام أكثر صرامة في توزيع الخبز، يضمن للمقيم استهلاك ما يحتاجه فقط.



الفجر

تهدف لضمان مناصب عمل للجامعيين المتخرجين

اتفاقية تعاون بين جامعة باجي مختار ومؤسسة فرتيال بعنابة

■ أبرمت رئاسة جامعة باجي مختار بعنابة اتفاقية عمل مع مؤسسة فرتيال للأسمدة تهدف أساسا لإتاحة الفرصة لآلاف الطلبة بمتابعة دوراتهم التربصية ضمن هياكل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الاسبانية، الى جانب ضمان متابعة عمليات رسكلة واجراء البحوث العلمية، كما ستستفيد مؤسسة فرتيال بالمقابل من دورات تدريبية علمية وتأهيلية لمواردها البشرية من اجل تحسين التحصيل العلمي وتطويره. وتجدر الإشارة أن جامعة باجي مختار الكائنة في بلدية البوني كانت قد أبرمت 98 اتفاقية مع نظيرتها عبر العالم، الى جانب إبرام 49 اتفاقية أخرى مع شركاء اقتصاديين تهدف لرفع مستوى الطلبة والعمل على توفير مناصب عمل دائمة لهم بعد التخرج. ■ وهيبةع

إقامة الطالبات بجامعة البليدة 1 تحسين ظروف الإيواء ونوعية الوجبات الغذائية



حضيت طالبات
الإقامة
الجامعية
الصومعة 7
بجامعة سعد
دحلب البليدة،
بالاهتمام،
وهذا يتحسين
نوعية الخدمة
والتغيير فيها،
باستبدال
الأطباق
المعدنية
بصحون
زجاجية،
لاول مرة على

مستوى الاقامات والأحياء
الجامعية بالبليدة 1.

كشف مدير الإقامة الصومعة 7 جمال بن زكري لـ «الشعب»، إدارته قررت ببعث روح التغيير وتحسس الطالبات، فضلا عن تطبيق تعليمات المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية، والتي تنص على ضرورة التكفل وتحسين الخدمات المقدمة على مستوى مثل هذه الاقامات، من حيث الوجبات الغذائية والإيواء خاصة، وأضاف بأن المبادرة لقيت تفاعلا من جانب الطالبات، اللاتي أبدين عن سعادتهن واستحسنها كثيرا، ولم يخف المدير الشاب بأن الأفضل قادم، واعدا بتنفيذ تعليمات الوصاية والمديرية الولائية للخدمات الجامعية في البليدة، بغرض تحسين وتطوير نوعية الخدمات على مستوى الأحياء الجامعية، لضمان جو مريح يسمح للمقيمات بالدراسة والتحصيل العلمي.

وعن المشاريع التي تحققت على مستوى الإقامة 7، قال المدير، بأن فيه مشروع لتجهيز قاعة

النشاطات

الرياضية، وفتح نادي للانترنت مع ضمان التغطية لشبكة «الوي فاي»، وصيانة المرش (الدوش) وفتحه مرتين في الأسبوع مرحليا، إلى غاية نهاية أشغال الصيانة، وفتح أيضا مغسلة للأفرشة والأغطية، ووضعها تحت تصرف الطالبات، وإعادة تهيئة قاعة مشاهدة التلفاز ومكتبة الحي وإعادة تنظيمها، مع تسطير نشاطات دينية وترفيهية للطالبات، مضيفا في السياق بأنه تم تسطير برنامج خاص، في شكل أيام توعية حول «مرض سرطان الثدي»، والمحيط الأيكولوجي وكيفية إشراك الطالبات في الحفاظ عليه.

وختم مدير الإقامة الجامعية رقم 7 للبنات جمال بن زكري، بأنهم يراهنون على تنفيذ تعليمات الوصاية، وتحسين ظروف إيواء الطالبات، بغرض إتاحة لهن فرصة التمدريس بشكل مريح وهادئ، يحاكي الجو الموجود لدى عائلاتهن، لتشجيعهن على التحصيل العلمي.

البليدة: لينة ياسمين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الديوان الوطني للخدمات الجامعية
مديرية الخدمات الجامعية بجاية-القصر
رقم التعريف الجبالي: 000406409033838

إعلان عن عدم جدوى طلب عروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا مخصصة للنقل
الجامعي للطلبة خلال سنة 2018 رقم: 01/م خ ج ب القصر/2017

طبقا للمادة 40 و المادة 82 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015
المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

تعلن مديرية الخدمات الجامعية بجاية القصر الكائن مقرها بالإقامة الجامعية برشيش
2- القصر، المرشحين أو المتعهدين الذين شاركوا في طلب العروض الوطني المفتوح مع
اشتراط قدرات دنيا رقم: 01/م.خ.ج.ب. القصر/2017، المخصصة للنقل الجامعي للطلبة
خلال السنة المالية 2018. الصادرة في الجريدتين الوطنيتين Transaction
d'Algérie و صوت الأحرار في تاريخ 13 سبتمبر 2017، عن عدم جدوى طلب عروض.
تبعاً لهذا القرار تدعو مديرية الخدمات الجامعية بجاية القصر المرشحين أو المتعهدين
الراغبين في الإطلاع على مبررات هذا القرار، التقدم لدى مصالحها في آجال ثلاثة (3) أيام
بدءاً من تاريخ نشر هذا الإعلان. كما يمكن رفع طعن لدى اللجنة القطاعية للصفقات
العمومية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في آجال عشرة (10) أيام بدءاً من تاريخ
نشر هذا الإعلان.

Précisions

■ Suite à la publication dans l'édition du mardi 31 octobre 2017, de votre journal, d'un article qui comporte plusieurs assertions mensongères et des contrevérités sur les résultats proclamés du concours de doctorat à l'Université d'Alger 3, je vous prie, au nom du droit de réponse consacré par la loi, d'insérer les précisions suivantes : l'article en question prétend que des étudiants ont été, injustement, admis au concours, du fait qu'ils soient les enfants de responsables du secteur de l'enseignement supérieur, comme si l'appartenance à ce secteur est devenue pénalisante et prive ces étudiants du droit de concourir au même titre que n'importe quel autre citoyen. Mais le rédacteur de l'article n'a-t-il pas fait les investigations nécessaires pour savoir que les lauréats visés ont fait un parcours universitaire excellent et sont comptés parmi les premiers en licence et en master ?

La loi permet à tout étudiant qui remplit les conditions pédagogiques et scientifiques requises de participer à n'importe quel examen ou concours. Les textes juridiques qui organisent le concours du doctorat prévoient des modalités claires et précises qui mettent l'établissement des sujets, la correction et les délibérations sous la supervision des instances scientifiques, sans l'aval desquelles aucun résultat ne peut être proclamé. En outre, la préparation des sujets aura lieu le jour même de l'examen et par plus d'un enseignant. Toutefois, nous nous réservons le droit d'ester en justice ceux qui ont tenté de ternir l'image de notre université et de notre communauté scientifique qui veille scrupuleusement à organiser ces concours dans le strict respect des règles de transparence, de probité et d'équité.

UNIVERSITÉ DE BOUIRA

La grève de l'Onea dénoncée

Alors que l'université de Bouira et le pôle universitaire sont paralysés depuis une semaine à l'initiative de l'Onea, un collectif d'étudiants autonome est monté au créneau, hier, pour dénoncer le diktat que cette organisation impose dans le campus. Le collectif lance un appel à tous les étudiants pour rejoindre le campus

afin d'assurer leur avenir. "Nous avons été surpris par la fermeture de l'université et du pôle universitaire par une poignée d'étudiants qui impose son diktat. Aucun préavis de grève n'a été transmis à l'administration ou affiché pour informer les étudiants. Pis encore, aucune assemblée générale n'a été tenue pour approuver une plateforme de revendica-

tions légitimes à soumettre à l'administration", déclare, en effet, un groupe d'étudiants du département génie mécanique, qui dénonce, par ailleurs, l'utilisation de cette organisation pour des intérêts personnels. "Cette organisation étudiante est utilisée pour servir les intérêts de son président. Il veut faire pression sur l'administration pour décrocher

un poste. Il a passé un concours, mais selon certaines informations, il n'a pas été déclaré admis. Au nom de cette organisation, il demande l'ouverture d'une enquête par une commission ministérielle. Il est libre de demander une commission d'enquête, sans prendre en otage l'avenir de milliers

d'étudiants", accuse-t-il, ajoutant que "l'initiateur de la grève a tenté, l'année passée, d'enclencher une grève pour les mêmes objectifs, mais il a échoué. Il a juré de prendre le poste de travail à l'université, même s'il faut déclarer une année blanche".

A. DEBBACHE

L'université d'Alger 3 nous écrit :

SUITE à la publication dans l'édition du 02 novembre 2017 de votre journal d'un article sur les résultats proclamés du concours de Doctorat à l'Université d'Alger 3, je vous prie au nom du droit de réponse consacré par la loi d'insérer les précisions suivantes :

L'article en question prétend que des étudiants ont été injustement admis au concours, du fait qu'ils soient les enfants de responsables du secteur de l'enseignement supérieur, comme si l'appartenance à ce secteur est devenue pénalisante et prive les étudiants du droit de concourir au même titre que n'importe quel autre citoyen. La loi permet à tout étudiant qui remplit les conditions pédagogiques et scientifiques requises, de participer à n'importe quel examen ou concours. Les textes juridiques qui organisent les concours de Doctorat prévoient des modalités claires et précises qui mettent l'établissement des sujets, la correction et les délibérations sous la supervision des instances scientifiques sans l'aval desquelles aucun résultat ne peut être proclamé. En outre, la préparation des sujets aura lieu le jour même de l'examen par plus d'un enseignant. Toutefois nous nous réservons le droit d'ester en justice ceux qui ont tenté de ternir l'image de notre université et de notre communauté scientifique qui veille scrupuleusement à organiser ces concours dans le strict respect des règles de transparence, de probité et d'équité.

Enfin, nous vous demandons de bien vouloir rendre publics ces précisions au même lieu et place de l'article en question.

Précision : Les déclarations des enseignants ou du responsable du CNES n'engagent que leurs personnes, pas le journal.

PROJET ALGÉRO-TUNISIEN «VALISES ACADÉMIQUES» Cent livres pour enrichir les connaissances des étudiants



Les étudiants de Guelma feront bientôt leurs «valises» pour une escale littéraire. «La valise académique» est, à ce titre, leur nouveau «transport». Selon Amel Maafa, enseignante à l'université de Guelma département lettres et langue françaises, le projet des «Valises académiques» est fondé sur le principe de «la circulation des chercheurs et des livres maghrébins récents». Elle explique que l'idée revient à un concept adopté par le laboratoire Labolima de l'Université de Manouba (Tunisie) dont l'objectif est d'offrir 100 titres académiques, choisis dans toutes les spécialités, à l'un de ses partenaires. «L'Algérie a été choisie pour l'exercice 2017-2018, en l'occurrence la Faculté des lettres et des langues de l'Université 8 mai 1945 à Guelma», dit-elle. Une initiative qui, faut-il le rappeler, s'inscrit sous le thème «Je lis algérien». Selon le professeur le but étant de travailler sur la littérature algérienne et maghrébine dans le souci de construction d'une base de

données Sud-Sud. À cet effet, un partenariat sera signé entre le laboratoire Labolima de l'Université de Manouba (Tunisie) et la Faculté des lettres et des langues de l'Université 8 Mai-1945 de Guelma. Pour rappel, «Les valises académiques» ont été conçues par le Centre national du tapis et de l'artisanat de Tunisie, le ministère du Tourisme tunisien étant également partenaire. «Le concept a été présenté, mercredi et jeudi derniers, au Salon international du livre d'Alger, au stand officiel de la Tunisie, avec le soutien du ministère tunisien des Affaires culturelles», précise-t-elle. Pour l'université de Gulema, il est question de renforcer l'espace de 100 livres dans les trois langues à savoir arabe, française et amazighe. «Une opération qui devra s'étendre progressivement vers les différentes universités intéressées par cette démarche», note Mme Maafa.

«Cela permettra d'exporter le livre algérien et de faire connaître les noms qui ont fait la gloire de la littérature algérienne», ajoute-t-elle. Selon elle, cette initiative permettrait d'aboutir à un échange de connaissances entre l'Algérie et la Tunisie et à une coopération entre les étudiants les deux pays (Niveau master) et un échange entre les enseignants. «C'est une opération très enrichissante qui devrait même être instaurée dans les écoles primaires pour inculquer la culture et l'amour de la littérature aux enfants», aspire le professeur. «Pour cela, ajoute-t-elle, il serait favorable que le ministère de l'Éducation nationale se joigne à cette idée qui enrichit davantage les connaissances des enfants.»

■ Rym Harhoura

SANTÉ

Déploiement de la formation médicale vers les structures périphériques



La Faculté de médecine de l'Université Mouloud-Mammeri de Tizi Ouzou envisage de mettre en place un partenariat avec les hôpitaux publics et privés afin d'encadrer ses étudiants.

Dans cette optique, le doyen de la faculté, le P^r Messaoudi, a indiqué qu'une correspondance a été adressée au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique pour donner son aval à une convention avec l'hôpital privé Chahid-Mahmoudi «d'autant que cet hôpital dispose de tous les moyens pour un encadrement efficient et efficace des étudiants», a relevé le doyen. Outre ce partenariat avec cet hôpital privé, il est aussi question de mettre en place une coopération avec les Établissements hospitaliers spécialisés (EHS) de psychiatrie, de gynéco-obstétrique, de cardio-pédiatrie ainsi qu'avec les hôpitaux périphériques comme celui d'Azazga. «Cela permettra un renfort en matière de prise en charge des patients de ces structures et un désengorgement du CHU d'une part et d'autre part offrir plus de temps de pra-

tique à nos étudiants avec bien évidemment un cahier des charges dans ce sens», a souligné le P^r Messaoudi. Ce déploiement de la faculté de Médecine vers ces structures périphériques est en fait envisagé dans la nouvelle réforme de la formation hospitalo-universitaire. Il est à rappeler que la faculté de médecine de l'UMMTO compte près de 3.000 étudiants dont plus de 550 actuellement en résidanat après l'ouverture de 133 postes en médecine, 33 en pharmacie et 10 en médecine dentaire. Tous ces étudiants sont encadrés par 120 enseignants hospitalo-universitaires. Par ailleurs le P^r Messaoudi a indiqué que les locaux actuels abritant cette faculté de médecine seront démolis pour la réalisation dans les mois à venir d'une nouvelle structure. Elle sera réalisée en lieu et place des actuels espaces occupés par le département d'agronomie en contre bas de l'actuelle faculté de médecine qui est vétuste et ne répond plus aux besoins tant pédagogiques que matériels.

■ R. H.

CARAVANE DE L'ÉTUDIANT DU 9 AU 14 NOVEMBRE Faciliter l'accès au marché de l'emploi



La cinquième édition de la caravane de l'étudiant se déploie cette année dans trois wilayas : Alger, Bejaïa et Tlemcen. L'organisateur de l'événement, «The Graduate», agence de communication spécialisée dans la ressource humaine et la formation, opte à chaque édition pour des villes différentes afin de toucher le maximum d'étudiants. Ainsi, la précédente édition avait marqué une halte à Constantine et

Annaba. «La caravane de la prochaine édition, en mars 2018, sillonnera Batna, Oran et Ghardaïa, en plus de la capitale», précise le directeur de la caravane, Djamel Nedjari. Composée, notamment d'universités et d'écoles nationales et internationales, elle fera une première escale le 9 novembre au Théâtre régional de Bejaïa puis une autre les 11 et 12 novembre au Palais de la culture Moufdi-Zakaria et à Tlemcen, le 14 novembre au palais de la Culture Abdelkrim-Bendali Imama. Cette caravane, qui attire à chacune de ses éditions quelque 15.000 étudiants, se veut un espace à la fois convivial et professionnel. C'est une occasion permettant aussi la rencontre d'un très large éventail d'acteurs de la formation et d'un public d'apprenants toutes spécialités et niveaux confondus. Qu'ils soient à la recherche d'une formation, de perspectives de carrière, ou simplement pour des besoins de conseils et d'orientation, la caravane est un endroit tout indiqué. Le Salon permet à l'étudiant de se rapprocher de plusieurs institutions de formation nationales et internationales le même jour et dans le même espace. Et de gagner beaucoup de temps. «Il leur permet aussi d'avoir accès à toutes les informations sur les formations à l'étranger, les opportunités d'apprentissage, les retombées sur leur carrière, le coût...», explique notre interlocuteur. Tout un pavillon, par ailleurs, est dédié aux bourses d'études gratuites proposées par des écoles américaines, allemandes, françaises, canadiennes et émiraties. Grâce à ce Salon, selon Nedjari, un bon nombre d'étudiants a déjà obtenu des bourses d'études. Des représentants de l'ambassade des USA et du Réseau mondial de jeunes pour le développement de leadership, entre autres seront, présents pour évoquer, devant les étudiants, les séjours linguistiques et les échanges culturels. «Nous aimerions que la présence des écoles nationales soit plus importante. Nous savons que certaines sont de haute performance et l'accès y est plus facile», dit-il avant de regretter qu'elles ne se fassent pas assez connaître.

■ Farida Belkhiri

→ UNIVERSITÉ DE BOUMERDÈS

Le Laboratoire de technologie douce, de valorisation et de conservation des ressources biologiques, en collaboration avec la faculté des sciences de Boumerdès, organise aujourd'hui et demain un congrès international sous le thème «Valorisation et préservation de la biomasse».

BEJAÏA

Une stèle en hommage à Abderrahmane Mira

Une stèle a été érigée à l'entrée du campus universitaire d'Aboudaou en hommage à Abderrahmane Mira, dont l'Université de Bejaïa porte également le nom. La statue a été inaugurée par le wali de Bejaïa, Mohamed Hattab, à l'occasion du 63^e anniversaire du déclenchement de la Révolution algérienne. Le colonel Abderrahmane Mira, connu sous le nom de commandant Mira, est né en 1922 à Ath Mlikèche (daïra de Tazmalt), au village de Taghalat. Il est chef de la Wilaya VI de 1956 à 1957 et assure avec brio la sécurité du Congrès de la Soummam.

En 1957, il part en Tunisie où il occupe le poste d'inspecteur militaire aux frontières. Début 1959, il devient chef de la Wilaya III jusqu'au 9 novembre, date à laquelle il tombe au champ d'honneur près du col de Chellata, au nord d'Akbou. Son corps ne fut jamais retrouvé.

■ O. M.

OBJET D'UN DÉBAT À BÉJAÏA

Nos chefs d'entreprise maîtrisent-ils l'anglais ?

On a estimé que les besoins du marché de l'emploi étaient de plus en plus complexes, et que les formations généralistes étaient devenues imparfaites.



Quid de la place de l'anglais dans nos entreprises et par conséquent auprès des chefs d'entreprise ? L'université de Béjaïa, qui a abrité dernièrement la "1^{re} journée d'études nationale sur l'anglais de spécialités dans le contexte algérien : exploration des pratiques pédagogiques et communicatives", s'est penchée sur la question. Même si le besoin se fait sentir, on est loin du compte. Et que nos chefs d'entreprise, voire nos capitaines d'industrie ont encore beaucoup d'efforts à faire pour espérer renverser la tendance. Le hic, c'est que même nos élites, censées avoir fréquenté l'université, ne maîtrisent pas cette langue devenue internationale, notamment en matière d'échanges économiques. C'est en ce sens que la rencontre organisée par le département d'anglais de la faculté des lettres et des langues est importante. Elle a été l'occasion pour les enseignants et chercheurs venus de Mostaganem, de Chlef, de Constantine, d'Alger, de Tizi Ouzou, de Laghouat, de Tiaret et bien sûr

de Béjaïa de décrire la situation actuelle de l'enseignement de la langue anglaise aux personnels et responsables socioéconomiques.

On y a fait un examen de la situation de l'utilisation de la langue de Shakespeare dans le milieu en question. Après un riche débat, suivi avec beaucoup d'intérêt par des étudiants de la faculté – dont certains sont restés debout pendant trois longues heures –, on a conclu que les langues de spécialité en général et l'anglais de spécialité en particulier constituaient une exigence pédagogique et une priorité scientifique pour l'université algérienne. On a estimé que les besoins du marché de l'emploi étaient de plus en plus complexes, et que les formations généralistes étaient devenues imparfaites.

Par conséquent, il est dorénavant plus qu'obligatoire de réfléchir à former des enseignants et des chercheurs en langues de spécialité en nombre suffisant. En termes clairs, il est plus qu'urgent de lancer des masters en anglais de spécialités que le ministère se doit d'inclure dans sa nomen-

clature de formations de master de langues étrangères. Dans leur bilan scientifique provisoire, on a insisté sur l'urgence de former des enseignants de l'anglais de spécialité à l'université ; de la nécessité de prendre en considération le contexte de l'utilisation de l'anglais de spécialité lors de la conception des cours ; de la nécessité de prendre en considération le caractère bilingue de la communication scientifique en Algérie ; de l'importance de l'étude des genres du discours dans l'analyse et l'enseignement de l'anglais de spécialité ; de la nécessité d'approfondir les recherches linguistiques sur les discours spécialisés dans les domaines de l'anglais maritime, l'anglais technique et scientifique, l'anglais des affaires, l'anglais médical, etc.

De la nécessité aussi d'élaborer des programmes de l'enseignement de l'écrit académique sur la base des besoins des apprenants et de l'importance de décrire les besoins et les pratiques langagières en vue de l'élaboration de formations universitaires en langues appliquées à l'économie.

M. OUYOUGOUTE

JOURNÉE D'ÉTUDE À L'UNIVERSITÉ DE BÉJAÏA

L'anglais des spécialités, une exigence de l'heure

● Une quarantaine de spécialistes d'universités différentes du pays ont débattu de la problématique linguistique autour de l'anglais comme langue étrangère dans le contexte algérien.



La première plénière a inauguré le nouveau Centre national de recherche en tamazigh

Donner une meilleure place aux langues des spécialités est une exigence de la mondialisation, qui impose de répondre à des besoins pressants et aussi à des enjeux économiques. Dans ce contexte, la politique linguistique du pays ne saurait faire l'impasse sur les langues étrangères, dont fait partie l'anglais, qui gagne de plus en plus de locuteurs, et sur leur impérative spécialisation. C'est, en substance, cette réflexion qui a marqué la première journée d'étude nationale organisée lundi dernier par le département d'anglais au campus d'Aboudaou. Le thème a porté sur «L'anglais des spécialités dans le contexte algérien : Exploration des pratiques pédagogiques et communicatives». Elle a permis de débattre de la place de l'anglais comme langue étrangère dans ses différentes manifestations communicationnelles dans l'enseignement et dans la sphère économique, mais aussi d'explorer les difficultés qui s'y érigent.

Le contexte algérien est marqué par la multiplication, ces dernières années, d'écoles de

langues qui ne chôment pas. Cette donnée a été prise en considération par l'un des axes de la Journée, qui s'est penché sur «la situation actuelle de l'enseignement de la langue anglaise de spécialités dans les universités, les écoles privées et les écoles publiques». L'enjeu concerne aussi «la formation et le développement professionnels» du personnel pédagogique en charge de l'enseignement de l'anglais des spécialités et des manuels qui servent de supports, autant aux enseignants qu'aux apprenants. Les spécialistes ont débattu aussi des «pratiques langagières et besoins communicatifs en milieux socioprofessionnels», ainsi que de la traduction dans ces milieux. L'élément culturel ayant son pesant d'or, la rencontre scientifique ne pouvait ignorer son rôle autant que celui «de la littérature dans l'enseignement de l'anglais de spécialités».

C'est autant d'axes de recherche, aussi variés que riches, autour desquels la réflexion a été engagée en plénières et en ateliers par une quarantaine de participants, dont des spécialistes anglophones représentant huit

universités du pays. La première plénière a été abritée par le nouveau Centre national de recherche en langue et culture amazighes, le premier du genre dans le pays, qui accuse malheureusement un retard important dans son inauguration officielle depuis sa réception au début de l'année.

Les spécialistes ont émis plusieurs recommandations, dont celles signalant «l'urgence de former des enseignants de l'anglais de spécialités à l'université», et la «nécessité de prendre en considération le contexte de l'utilisation de l'anglais des spécialités lors de la conception des cours». On n'omet pas de rappeler «le caractère bilingue de la communication scientifique en Algérie», que forme le couple français-anglais. La nécessité, c'est aussi celle d'*approfondir les recherches linguistiques sur les discours spécialisés dans les domaines de l'anglais maritime, l'anglais technique et scientifique, l'anglais des affaires, l'anglais médical...etc*», soit autant de spécialités dictées par des impératifs économiques et du monde du travail. Les besoins

des apprenants sont, inévitablement, à prendre en charge aussi comme préalable pour la confection des programmes d'enseignement, au risque d'inefficacité de ceux-ci. Les spécialistes ont invité à donner de l'importance à deux aspects dans l'enseignement de l'anglais des spécialités : «L'étude des genres du discours» et «de décrire les besoins et les pratiques langagières en vue de l'élaboration de formations universitaires en langues appliquées à l'économie».

C'est le bilan scientifique qu'établissent les animateurs de cette journée nationale, qui considèrent que «les langues des spécialités en général et l'anglais des spécialités en particulier constituent une exigence pédagogique et une priorité scientifique pour l'université algérienne», estimant que, de nos jours, les formations généralistes ne répondent plus aux besoins de notre temps actuel. C'est ce qui justifie le souhait de voir le lancement de «masters en anglais des spécialités, que le ministère doit inclure à sa nomenclature de formation de master des langues étrangères». **K. M.**

FACULTÉ DES SCIENCES ÉCONOMIQUES, COMMERCIALES ET DE GESTION

L'approche pharmaco-économique, une solution dans la définition d'une politique pharmaceutique



Par Lamri Larbi

Université d'Alger 3

Les journées de la Société algérienne de pharmacie hospitalière et oncologie (Sapho), qui se tiennent depuis le 4 novembre, et jusqu'à demain, nous offrent l'opportunité d'aborder une thématique pas trop connue en Algérie et faiblement exploitée : il s'agit de la pharmaco-économie. Notons d'abord que l'Algérie vit une profonde et intense transition épidémiologique traduite par le développement des maladies chroniques et non transmissibles (diabète, cancers, maladies cardiovasculaires, santé mentale...), dont les conséquences économiques et financières pèsent lourdement sur les capacités financières de l'Etat à travers les budgets (médicaments) des établissements publics de santé, sur les équilibres financiers des organismes en charge de l'assurance-maladie (CNAS et Casnos et mutuelles) et sur les revenus des ménages les plus faibles économiquement. L'approche pharmaco-économique se positionne comme une solution à la maîtrise des coûts de leur prise en charge. Il est dommage et incompréhensible que le médicament soit parfois considéré comme un simple produit commercial. Il est totalement différent d'un produit économique quelconque. En fait, le médicament est une importante question médico-économique préoccupante pour tous les systèmes de santé. Il a la particularité d'avoir deux valeurs :

- Une valeur thérapeutique (curative et préventive)
- Une valeur économique (il a un coût).

Contrairement à d'autres produits, il a le statut

particulier d'être à la fois un bien de santé (il guérit), un bien industriel (produit dans une usine), un bien économique/commercial (il se vend et s'achète) et un bien social (bien le plus partagé socialement). Pour le médicament, le prescripteur est un ordonnateur de dépenses et l'ordonnance est une «facture» qui fait intervenir 3 acteurs : les organismes en charge de l'assurance-maladie (remboursements), l'Etat, pour le budget «médicaments» des établissements publics de santé, et le patient (ménage/famille) lorsqu'il y a achat et/ou paiement du tarif de référence. L'approche pharmaco-économique est une sous-branche de l'économie de la santé. Son champ d'intérêt est porté sur les médicaments. Elle s'intéresse essentiellement aux produits pharmaceutiques, qui sont une composante importante de tout système de santé. Elle est l'étude des coûts/prix des médicaments reliés aux résultats médicaux. C'est à la fois un outil et une analyse scientifique qui servent à identifier, mesurer et comparer les coûts des produits pharmaceutiques et leurs effets thérapeutiques. Elle intègre une analyse prospective des coûts indirects induits par la non-médication qui peuvent être les complications de la maladie, la réduction des capacités de travail et de productivité et le risque de déficits pour le système de sécurité sociale. La pharmaco-économie est une question pertinente pour l'Algérie qui vit une transition épidémiologique accélérée traduite par le développement des maladies chroniques et des maladies non transmissibles. Justement, l'approche pharmaco-économique se positionne comme solution dans la définition d'une politique pharmaceutique, dont l'objet est : «Comment dispenser de médicaments efficaces, sûrs, de faible coût et à portée de tous les usagers ?» De nombreuses raisons valident l'intérêt de l'évaluation médico-

économique : les études économico-sanitaires s'intéressent particulièrement aux dispositifs médicaux et les actions de soins intégrant à la fois les soins et la prévention, et les analyses pharmaco-économiques se focalisent, quant à elles, sur les prix des médicaments en rapport avec leur efficacité mesurée par les résultats sanitaires.

La raison majeure de l'évaluation médico-pharmaco-économique est la recherche de la meilleure solution qui aboutit à l'adoption des médicaments à travers le «choix optimum» :

- Pour la collectivité (charge financière globale sur la société/pays)
- Pour le citoyen (cotisant à la Sécurité sociale et payant des impôts)
- Pour le patient (traitement/médication efficace au coût le plus bas).

Les autres raisons : renforcement de la solidarité «biens portants/mal portants» et développement de la «transparence» et de «l'équité».

Les études pharmaco-économiques présentent des intérêts pour les agents suivants :

- Le gouvernement contribue au financement de la santé, prend en charge les conséquences d'une défektivité médicamenteuse et s'arroe le droit de n'autoriser que ceux ayant prouvé leur efficacité (souci de protection de la population). Généralement, c'est à l'autorité en charge de la santé (ministère ou haute autorité de santé) que revient le droit de délivrer les AMM.

- La sécurité sociale finance les services et biens de santé, s'arroe le droit de ne rembourser que les médicaments qui guérissent et ne rembourse pas ceux qui ne prouvent pas cette efficacité.

- Avant l'AMM, tout laboratoire doit connaître le coût/efficacité d'un produit par rapport à un autre. C'est un indicateur médico-économique de décision utile au laboratoire concerné, au déci-

deur politique et à la Sécurité sociale. En matière de pharmaco-économie, les attentes des décideurs sur les bons effets des médicaments qu'ils vont payer sont énormes. Ces décideurs veulent être convaincus à travers cette formule célèbre du P Gary M. Oederda : «Montrez-moi la valeur des médicaments que je dois payer !» L'horizon temporel est un élément important qui permet de mesurer l'efficacité globale et les coûts globaux (temps à partir duquel il n'y aura plus d'événements positifs ou négatifs qui différencient deux thérapeutiques comparées). Pour cela, sont prises en considération la date du jugement médico-économique (court terme, moyen terme, sur la vie entière). Les analyses d'économie de la santé et de pharmaco-économie aident à éviter les coûts indirects/induits (hospitalisations, absences du travail...), à maintenir la productivité des travailleurs, la diminution des incidences de morbidité et la mortalité. Le gros problème de l'analyse pharmaco-économique demeure l'impossibilité de mesurer les coûts dits «intangibles» que sont la douleur, la souffrance, l'anxiété...

Pour élaborer une politique pharmaceutique dans les normes, il est impératif de rendre les études pharmaco-économiques obligatoires pour tous les médicaments, qu'ils soient produits localement ou importés. Aussi, l'introduction d'un module de pharmaco-économie dans le cursus universitaire des pharmaciens serait une bonne décision qui agira positivement sur la maîtrise de la facture des médicaments sur les ressources du pays. En guise de conclusion, on peut affirmer que les approches médico-économiques et pharmaco-économiques sont deux disciplines très proches et complémentaires qui progressent rapidement et leurs applications ont tendance à s'élargir à beaucoup de pays, y compris ceux en développement.

L. L.

Lutte contre la drogue Élaboration d'une stratégie nationale

Une stratégie nationale de lutte contre la drogue (2018 - 2022) est en cours d'élaboration, a fait savoir Mohamed Benhalla, directeur de l'Office national de lutte contre la drogue et la toxicomanie (ONLDT). «L'opération se déroule avec la contribution de représentants de départements ministériels et des différents secteurs concernés, en vue d'impliquer le plus grand nombre possible d'acteurs et d'experts à la mouture et à l'application de ce projet», a indiqué M. Benhalla, dans une déclaration à la presse, en marge d'une journée d'études

qui a eu lieu, jeudi dernier à Alger, sur l'exploitation des résultats de l'enquête sur le fléau de la drogue en milieu scolaire, annoncés en octobre 2016. Cette stratégie sera basée sur la prévention et la sensibilisation aux dangers des stupéfiants, sur les soins et sur la réduction de l'offre et la demande en matière de drogue. «Elle vise à garantir les soins aux personnes souffrant de dépendance en général, en œuvrant à la réduction de la consommation et à minimiser les impacts sociaux et sanitaires», a-t-il précisé. Il a fait état de plu-

sieurs données prises en compte lors de l'élaboration de cette stratégie, «y compris les résultats de l'étude sur la toxicomanie en milieu scolaire, visant à prémunir les élèves scolarisés de ce fléau». Dans ce sillage, le même responsable a affirmé qu'une étude similaire sera lancée en 2018, en milieu universitaire. L'étude en question a été réalisée sur le terrain en avril 2016 par le Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement (CNEAP), sous forme d'un questionnaire comptant 119 questions. Il est utile de souligner

que plus de 38 tonnes de résine de cannabis ont été saisies en Algérie, dont 80,62% dans l'ouest du pays, durant les huit premiers mois de l'année 2017, selon un bilan de (ONLDT). «Au total, 38 485,9 kg de résine de cannabis ont été saisies durant les huit premiers mois de l'année en cours, dont 31 025,6 kg dans la région ouest du pays (80,62 %)», a indiqué l'Office dans son rapport, se basant sur les bilans des trois services de lutte contre ce fléau (Gendarmerie, DGSN et douanes).

Samira Saïdj

UNE UNIVERSITÉ PRIVÉE OUVRIRA SES PORTES INCESSAMMENT

L'arme à double tranchant

VA-T-ON VERS UNE SOCIÉTÉ à deux vitesses avec des diplômes publics au rabais et des masters privés valorisés ? Le risque est réel selon certains, même si l'ouverture de l'université est salubre.

■ MADJID BERKANE

Poursuivre les études supérieures dans une université privée est désormais possible en Algérie. Le premier établissement devrait ouvrir dans les tout prochains jours, indiquent des sources très au fait du dossier. Il s'agit, précise-t-on, de l'Institut du management d'Alger (Imaa). Ce dernier a reçu, ajoute notre source, un agrément de la part du ministère de l'Enseignement supérieur pour devenir un établissement d'enseignement supérieur à part entière.

Pour avoir ledit agrément, les responsables de l'institut, après avoir retiré le cahier des charges l'année dernière, suivant les démarches publiées dans le *Journal Officiel* en 2016, ont tenu, fait remarquer la même source, à respecter scrupuleusement les démarches réglementaires.

Selon nos informations, l'Ima est autorisé à délivrer des diplômes de licence et de master dans les spécialités de marketing, management, comptabilité et finance. Les sortants de l'Ima, qui auront déboursé de grosses sommes pour leurs formations, auront plus d'opportunité dans la vie active que leurs camarades des universités publiques, notamment dans l'entreprise privée. Va-t-on vers une société à deux vitesses avec des diplômes publics au rabais et des masters privés valorisés ? Le risque est réel selon certains, même si l'ouverture de l'université est salubre. D'où le caractère à double tranchant de la libéralisation de l'enseignement supérieur. Le fonctionnement de l'établissement en question sera régi par les mêmes



L'université privée va permettre aux étudiants algériens de postuler pour des postes à l'international

articles régissant les autres établissements universitaires étatiques. Cet établissement n'est, soulignent en outre nos sources, qu'un début. En effet, deux autres établissements vont avoir leurs agréments au cours de l'année en cours. Il faut souligner que le débat sur l'ouverture des universités privées en Algérie remonte à 1998. L'idée a fait son bon

homme de chemin dans la foulée des discussions autour de la nécessité de privatiser les entreprises publiques. L'idée a émergé par ailleurs à cette date exactement, à cause de la situation financière que traversait l'Algérie.

De plus, il faut dire que l'ouverture des universités privées dans de nombreux pays à cette époque-là et l'essor qu'ont connu ces

dernières ont motivé l'Etat à encourager cette démarche. Néanmoins, l'absence d'un cahier des charges et d'un règlement suffisant ont fait retarder l'idée. S'ensuivant les années 2000, le gouvernement était tellement préoccupé par d'autres questions et la relance économique, qu'il a relégué ladite question au second plan. Pour revenir à l'idée de l'ouverture des universités privées, il est à souligner que le recours à ces dernières est dans le cas de l'Algérie une nécessité.

Cette solution se présente en effet comme étant la seule pour faire face au problème de la baisse du niveau des étudiants dû principalement au phénomène de la surcharge des amphes.

Le nombre des étudiants qui a cru de façon incroyable durant les années 2000 est venu, s'accordent à dire les observateurs, à bout de la concurrence entre les étudiants et voire même à la notion de la recherche.

Abdelmalek Serai, expert en consulting économique, que nous avons questionné au sujet de l'avènement des universités privées a soutenu que cette idée est la seule à pouvoir faire redonner un sens à la concurrence et la recherche au sein de l'université. Arguant son raisonnement, l'expert a déclaré que l'enseignement des programmes modernes et l'ouverture de ces universités sur le monde de l'entreprise, ainsi que sur les langues étrangères va redonner sans doute à l'université algérienne très réputée autrefois pour son niveau très élevé.

Au-delà de cela, l'université privée va permettre aux étudiants algériens de postuler pour des postes à l'international comme le font beaucoup d'étudiants dans d'autres pays. **M. B.**